ما وراء بقاء الصابئة المندائيين...؟

لؤي الخميسي

بعد انقطاع التبشير في الديانة المندائية، وبقاء المندائيين بعددهم وتوالدهم دون أن يقبلوا أحداً في عقيدتهم، وبعد ما تعرضت له الصابئة من عداء ومحاربة واقتتال وبخاصة مع اليهود وخروجهم من القدس إلى حران فجنوب العراق وما صاحبهم من تناحرات عشائرية وما أتت عليه الأمراض والأوبئة وغيرها من أحداث فقد أدى جميع ذلك إلى تحجيم العدد وضعف التناسل وأصبح الميل إلى التناقص متوقعاً، وهكذا ظن من كتب عنهم من الأقدمين والمعاصرين بأنهم سينقرضون كطائفة.

فهذا الكرملي يذكر بأنه لا يوافينا منتصف القرن الجديد (يقصد القرن العشرين) إلا وقد محوا (الصابئة) من سفر الوجود ولم يبق منهم باق. ويثبت الحسني بأن عددهم أخذ بالتناقص وقد لا يمر قرن حتى ينقرض الصابئون من سفر الوجود. أما دراور فتشير إنه إذا ما ألحت الظروف فستموت الكهنوتية تدريجياً وسيختفي الصابئون كفئة. إن هذه التوقعات تبدو للوهلة الأولى صحيحة خاصة إن الإحصاءات أو التخمينات لعدد نفوس الصابئة لا تحدد أعداداً كبيرة فقد خمن تفنو 1663 نفوس الصابئة بـ (3279) نسمة، إلا أن اغناطيوس 1673 يرى أن عددهم هو (3500) عائلة، ويذكر البعض ان عددهم في عام (1860) حوالي (000 نسمة، ويشير احصاء عام (1932) إن عددهم هو 5003 نسمة أما إحصاء 1935 فيذكر إن عددهم هو 5432 نسمة، وتثبت الليدي دراور ان إحصاء عام 1957 يشير أن عددهم هو 11912 نسمة، ويقدر مترجما كتاب "الصابئة المندائيون" في مقدمتهما أن نفوس الصابئة يصل إلى 32000 نسمة في عام 1969، وإذا سلمنا بأن عملية الحصر ليس من السهل تحديدها للوصول إلى رقم محدد لنفوس الصابئة على مر العصور فان ميل ازدياد العدد نسبياً موجود، وإن الإشارة الأخيرة لعام 1969 تؤكد ذلك وإذا اعتمدنا نسبة زيادة السكان بشكل عام في العراق بحسب إحصائه فان عدد الصابئة يقدر حاليا بنحو 70000 سبعين الف نسمة وإذا أضفنا الصابئة المندائيين المتواجدين في إيران كثاني تجمع لهم بعد العراق والدول الأخرى والذي يقرب من 30000 ثلاثين الف نسمة، فان إجمالي عددهم يكون بحدود 100000 مئة الف نسمة.

إن هذه الزيادة تقودنا إلى ما وراء ابقاء الصابئة المندائيين إذ رغم التوقعات بتقهقرهم نجد أن أعدادهم تزداد بنسبة زيادة السكان، ولا يعني ذلك قبول آخرين في عقيدتهم، بل إن عملية استقرار هذه الزيادة ترجع في اعتقادنا إلى الأسباب الآتية:

أولاً: الرعاية الصحية وانحسار الأوبئة التي كانت تفتك بأعداد كبيرة منهم شأنهم شأن العراقيين جميعاً.

ثانياً: زيادة نسبة الولادات مقارنة بالوفيات لتحسن ظروف العيش.

ثالثاً: النظام الاجتماعي الصارم الذي تفرضه الطائفة والذي يعيب ويحارب الخروج عن الطائفة مما أبقى الالتصاق بالطائفة كبيراً.

رابعاً: الحرية الدينية التي تعيشها الطائفة وبخاصة في العقود الأخيرة من هذا القرن، مما وفر مناخاً طبيعياً لعيشها الكريم المتآخي مع جميع أبناء الشعب العراقي على اختلاف أديانه ومذاهبه.

خامساً: الحس الديني المتجدد المرتبط بكون الديانة المندائية ديانة الكريم ولدى الأديان الأخرى وبخاصة المسيحية لعلاقة القربى التي تربط بين النبي يحيى والسيد المسيح (عليه السلام).

سادساً: تسامح الأديان جميعاً في عصرنا الراهن باعتماد منهج الحوار بينها استناداً إلى التوحيد الذي وفر فرص بقاء الانتماء لانتفاء الحاجة إلى التفرقة الدينية أو العرقية.

سابعاً: وفوق كل تلك الإرادة الربانية التي نعزو نحن المندائيين إليها هذا البقاء. إذ أن الماضي السحيق لوجود المندائيين وما آلت إليه أديان وعقائد دينية من انقراض وتلاشٍ وهي التي عاصرت المندائية في فترات وأعقبتها إلى انقراض المندائية أيضاً، وأشد ذلك فإن وحدانيتها وحرصها على ممارسة طقوسها وشعائرها الدينية وبقاءها على النهج الأول في الإيمان وذكر الله عز وجل مكنها من البقاء حية تحمل سر بقائها على قلة عدد أبنائها شأنها شأن أكبر الديانات التوحيدية الموجودة في عالم اليوم. فحفظ الرب القدير هذه الطائفة العريقة كما حفظت اسمه في القلب واللسان في حب السلام وعمل الخير والسعي لعيش التآلف مع الجميع من أجل منفعة الجميع. (اشمي نميخون انا لواتيخون) "إسمي بأفواهكم أنا بينكم" "الكنزا ربا".

العراق والولايات المتحدة

ميثم الجنابي

إن الفكرة التي حاولت البرهنة عليها فيما يتعلق بكيفية وحدود إعادة النظر بالغرب بشكل عام وبأوربا بشكل خاص، كانت تنطلق من تأسيس مترابط للأفكار المتعلقة بالموقف الواجب تجاه العالم العربي والإسلامي وأوربا. وهي أفكار يمكن صياغتها باختصار بالشكل التالي: إن بناء العلاقة بالعالم العربي تفترض استظهار ماهية الهوية العراقية باعتبارها هوية ثقافية تشكلت كينونتها الفعلية في مجرى تكامل الثقافة العربية الإسلامية. ومن ثم فإن العلاقة بالعالم العربي تفترض تكامل العراق الجديد المبني على أسس دولة المؤسسات الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. وبالتالي ليست العلاقة بالعالم العربي سوى العلاقة بالنفس. وهي المقدمة التي وضعتها في الموقف من العالم الإسلامي.

بمعنى أن من الصعب تحديد علاقة متميزة دون صياغة أسس التكامل بين العالم العربي والإسلامي. فهي العلاقة الوحيدة القادرة على تفعيل مكوناتهما الذاتية في عملية تكامل إنسانية على الصعيد العالمي. وهذا يفترض بدوره وجود نظام من المرجعيات السياسية والثقافية في العالم الإسلامي مجمع عليها، أي معقولة ومقبولة من جانب الدولة والقوى الفكرية والسياسية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع.

وهي مهمة يمكن للعراق أن يساهم بها بصورة رائدة في حال بنائه الدولة العصرية والنظام الاجتماعي السياسي والاقتصادي والثقافي. كل ذلك يمكنه أن يشكل قاعدة ومنطلق العلاقة بالغرب بشكل عام وبشقيه الأوربي والأمريكي بشكل خاص. لاسيما وان بناء العلاقة المفترضة "بالغرب" هي محك جديد بالنسبة للجميع. أنها تقدم فرصة "مهملة" وخطيرة في نفس الوقت أمام العراق والعالم العربي والعالم الإسلامي والغرب بشقيه الأوربي والأمريكي لترتيب وجودهم الذاتي من جهة، وللمساهمة الفعالة في بناء عولمة ثقافية-سياسية جديدة من جهة أخرى.

فيما يتعلق بأوربا حاولت البرهنة على أن تطورها الذاتي قد سار باتجاه الرجوع إلى مصادرها الأولية، أو أنها جرت بطريقة متكاملة مع صيرورة مرجعياتها الثقافية الكبرى المتراكمة في مجرى الانتقال التاريخي لشعوبها من تقاليد اليونان والرومان مرورا بالنصرانية الكاثوليكية وتجاربها اللاحقة في الإصلاح الديني، ثم كل من التنوير والثورة البرجوازية والحداثة. وهي عملية متراكمة من المبادئ النفية في مجرى التجارب التاريخية للقارة، التي أدت في نهاية المطاف إلى تذليل تاريخي لأغلب عناصر العرقية في الأمم الأوربية، أي كل ما يعطي لها الآن وفي المستقبل إمكانية الارتقاء التام إلى مستوى المرحلة الثقافية السياسية في التعامل مع النفس والآخرين. وهي مرحلة تجعلها أكثر قرباً منا من أي وقت مضى. وذلك لأن الهوية العراقية المتراكمة في مجرى تحول العرب من أمة عرقية إلى أمة ثقافية بفضل الكيفية التي حل بها الإسلام إشكاليات الوجود الطبيعي والماوراطبيعي في الفرد والجماعة والدولة، قد أصبحت منذ قرون عديدة محض هوية ثقافية.

وهي هوية لم يجر إدراك حقيقتها وتوظيفها العملي لسببين أساسيين من وجهة النظر الثقافية، الأول هو تهشيمها المعنوي في مجرى القرون المظلمة "للسيطرة العثمانية"، والثاني لضعف تأسيسها المعاصر بعد ظهور الفرصة الجديدة لتشكل الدولة العربية (العراقية) في بداية القرن العشرين. وهي أسباب تاريخية أكثر منها عقلية. أما المحاولة الأولى لاسترجاعها عبر فكرة "الواحد" القومي بقيادة "ملوك" العرب، فإنها كانت أشبه بمساعي الصعاليك لبناء قلاع الحرية في رمال الجزيرة. فقد كان المشروع "العربي" للدولة مبنيا على أساس النفس البدوية وذهنية الغنيمة. وهو "مشروع" لا علاقة له بالعرب والعروبة التاريخية. إضافة لذلك انه يتعارض بصورة مطلقة مع مكوناتها الثقافية. وهو السبب الذي يفسر أيضا سقوط المشروع "القومي" العربي بمختلف نماذجه وأشكاله. فقد أدى في بعضها إلى "بناء" دول هشة وأشكال سياسية باهتة ومترهلة، وفي أخرى إلى إرهاب منظم وجماهير خربة، وفي أخرى إلى "فرعونية" تلتهب حتى من نسيم الواجهة أما في النماذج "البعثية" فقد أدى إلى بعث الخراب الشامل في الفكرة القومية والعروبة. وسبب جميع ذلك يقوم في أن هذه "المشاريع" لم تكن أكثر من ثمار غير ناضجة بسبب كون بذورها لا تتناسب مع أرض العروبة ومائها وهوائها.

إن محاولة إرجاع العروبة إلى "القومية" هو نكوص إلى الجاهلية بالمعنى التاريخي والثقافي والروحي. فهي المرحلة التي تجاوزها العرب في تطورهم من أمة عرقية إلى أمة ثقافية قبل أكثر من ألف عام. وبالتالي فإنها لا تنسجم مع نسيج الرؤية المادية والمعنوية للعرب. كما أنها تخالف عقيدتهم الثقافية في الموقف من النفس والآخرين. وبالتالي فإن أي كسر لها سوف يؤدي بالضرورة إلى تخريب الروح والجسد الفردي والاجتماعي، ومن ثم تخريب الوعي الذاتي. بينما يفترض هذا الوعي، بوصفه العمود الفقري لتطور الدولة والأمة والحق، التلقائية الثقافية لنموه المتراكم من تفاعل المرجعيات الثقافية الخاصة. وهي مرجعيات صنعت تاريخيا وثقافيا الهوية العراقية، بوصفها هوية عراقية - عربية - إسلامية - ثقافية. بينما كان القسر الذي مارسته التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية يتصادم مع حقيقة الانبعاث الفعلي للمرجعيات المتراكمة تاريخيا في هذه الهوية. وبالتالي فإن إدراك حدها وحقيقتها، ومن ثم إدراجها في منظومة المرجعيات الثقافية السياسية، هو الأسلوب الأمثل في إخراج العراق من الهاوية. بمعنى إرجاعه إلى مسار التاريخ الفعلي والاندماج في الحركة العالمية بمختلف ميادينها ومستوياتها. ومن خلال ذلك تحديد طبيعة ومستوى العلاقة الواقعية والممكنة والواجبة بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها إحدى أمتن القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وأكثرها كفاءة ومرونة في الظروف الراهنة على إدارة الصراعات السياسية، وإحدى الثقافات الأكثر انتشارا في العالم المعاصر.

في مجرى تحديد مستويات العلاقة الواقعية والممكنة والواجبة بيننا وبين أوربا توصلت إلى أن الانفتاح التام والتعاون الشامل والشراكة التاريخية بيننا وبينها ليست مجرد علاقة نفعية عابرة ولا حتى مجرد رؤية استراتيجية مفيدة، بقدر ما أنها تنبع من حقيقة الهوية العراقية بوصفها هوية ثقافية قادرة على الاتفاق التجانسي مع "الأوربية" المعاصرة بوصفها كيانا ثقافيا أيضا. ووجدت في هذا الموقف أسلوبا واقعيا بالنسبة للعراق في الظروف الحالية. وهو موقف ينطلق من أن إمكانيته الفعلية تقوم عبر تنشيط المكونات السياسية والاقتصادية لكليهما بالشكل الذي يجعل منها عناصر متجانسة مع بنيتهما الثقافية التاريخية. وذلك لان انحراف التاريخ العراقي عن مساره الطبيعي فيما يتعلق بتطور الدولة والمجتمع، بسبب التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية، جعل من الاقتصاد والسياسة مكونات مستقلة وعناصر خاضعة لبعث العبث التائه في مكونات الدولة والمجتمع. مما أدى في نهاية المطاف إلى تشوه فظيع في بنيته الثقافية. مع أن العراق كان ولا يزال يحتوي على هذه المكونات بهيئة كينونة تاريخية وبهيئة إمكانية واقعية قادرة على التجسد الفعلي في ظل خطط بعيدة المدى تهدف إلى جمع هذه المكونات في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهي مهمة قابلة للتحقيق من خلال العمل على وضع المكونات السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة والمجتمع في مستوى واحد. الا انه يستحيل تنفيذها دون بناء دولة المؤسسات القانونية والمجتمع المدني والديمقراطية الاجتماعية. كل ذلك يجعل الاقتراب من أوربا والتعامل معها بروح الانفتاح التام والتعاون الشامل والشراكة التاريخية مهمة استراتيجية، انطلاقا من كونها تستجيب إلى حقيقة الهوية العراقية وتتناغم معها. مما يفترض بدوره التخلص من إرث "النفس الغضبية" التي حاولت التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية غرسه بالقوة والعنف في تاريخ العراق ووعيه السياسي.

وهي نفس المقدمة التي يمكن وضعها في الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، استنادا إلى إدراك خصوصية تطورها التاريخي ونماذج وعيها الذاتي ومواقفها من الآخرين. فبغض النظر عن الجذور المشتركة بينها وبين أوربا، إلا أنها تختلف عنها بصورة كبيرة. فقد تكاملت الولايات المتحدة الأمريكية تاريخيا في مجرى الانقطاع الجزئي والنسبي عن التقاليد الأوربية، بينما كانت الأوربية حصيلة تراكم تقاليد أممها القومية. فإذا كانت الأوربية هي حصيلة الوعي التاريخي الثقافي للأمم الأوربية التي واجهت امتحان مراحلها التاريخية الكبرى وتهذبت في مجراها من اعتناق النصرانية وتشكيل الكنيسة الكاثوليكية (عالمية) ونهضة وإصلاح وتنوير وكولونيالية وحداثة، فإن حصيلة الوعي التاريخي الثقافي لأمريكا هو استمرار لما بعد النهضة الأوربية ولكن عبر تكامل مكوناتها القومية والعرقية والدينية والثقافية المتعددة.

لقد جرى التكامل الأمريكي من خلال صهر مختلف التواريخ والثقافات المحلية والقومية والعالمية، مما أعطى له صفة متميزة، لعل أكثرها فاعلية هو التجريب المتقن. وهو الأمر الذي يفسر سر ضعف الحركات الراديكالية اللاعقلانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيادة النزعة النفعية فيها. إذ لم تنتج أمريكا في الواقع سوى فلسفة واحدة هي الفلسفة النفعية (البراجماتيكية). وهي فلسفة أقرب إلى قواعد الحياة والعمل منها إلى فلسفة بالمعنى الدقيق للكلمة. إلا أن ذلك لا يقلل من فاعليتها النظرية والاقتصادية. بل في هذا الواقع تكمن الإمكانية التاريخية العظمى لأمريكا، وذلك بسبب تجاوزها التاريخي لخلافات وبقايا المراحل العرقية والدينية في البنية الثقافية للوعي التاريخي الأمريكي.

بعبارة أخرى، إن الوعي الذاتي الأمريكي هو وعي مركب ولكنه بسيط. انه مركب من مختلف المكونات القومية والعرقية والدينية، إلا انه بسيط من حيث صيغته النظرية والعملية، وذلك لانه لا يعود إلى أي من هذه المكونات لمفردها. مما جعل من البحث عن المساومة طريق الاعتدال النظري والعملي. وهو الأسلوب الذي ميز وجودها التاريخي. بمعنى قدرتها على الأخذ والعطاء بمعايير المساومة والتجريب. ففي الوقت الذي كانت هي منذ البدء منطقة الغزو الأوربي "للهنود"، فإنها كانت أيضا ملجأ الفارين من الاضطهاد، وفي الوقت الذي أصبحت ملاذ الباحثين عن الحرية كانت تتراكم فيها تقاليد العبودية، وفي الوقت الذي كانت تتهذب فيها أساليب النهب والاستعباد كانت في الوقت نفسه ميدان التجريب الدائم للحقوق والعدالة.

لقد تحولت أمريكا إلى محل التجريب الدائم والإبداع الدائم من تصارع وتصادم وتجاوب مختلف القوميات والأعراق والثقافات والأديان. ووجد ذلك انعكاسه التاريخي في تحولها تاريخيا إلى المركز الأول الداعي للحرية والديمقراطية على النطاق العالمي. وهي دعوة لم يكن بإمكانها أن تتخذ صيغة الدعوات السياسية والعقائدية والدينية الكبرى، وذلك بفعل مكوناتها السياسية-الاقتصادية-الثقافية. إذ لا تحتوي الهوية الأمريكية على مراحل عرقية ودينية ذاتية. فقد ذاب العرق والدين في إيمان نفعي يقوم فحواه في اختيار الصيغة العملية البسيطة والمريحة لوجود الإنسان وحياته. وهي صيغة لا تخلو شأن كل النماذج الحضارية الكبرى للتطور التاريخي العالمي من إمكانية صنع همجيات خاصة بها. أي أنها قادرة في آن واحد على أن تفهم "الصديق" و"الخصم" بسهولة انطلاقا من حساب الفائدة البسيطة للأخذ والعطاء والبيع والشراء، وان تعطي لهذه العلاقة النفعية الخالصة بعدا "إيديولوجيا".

ولا يشذ تاريخ وآفاق العلاقة الأمريكية تجاه العراق عن مكونات هذه الصورة النظرية العامة والكثيفة المميزة لما أسميته بالهوية الأمريكية. بمعنى انه لا يمكن فهم واقع وآفاق العلاقة الممكنة بين الولايات المتحدة والعراق خارج حدود النزعة البراجماتيكية بشكل عام وخصوصيتها في ظل العولمة المعاصرة والرؤية الأمريكية لها في العراق بشكل خاص.

فمما لا شك فيه، أن الإعلانات العديدة السياسية عن تحرير العراق من الدكتاتورية الصدامية هو إعلان أيديولوجي خاص. لكنه إعلان يختلف عن الصيغ الأيديولوجية التقليدية المرتكزة إلى العقائد الدينية أو الدنيوية. وذلك بفعل المكونات الثقافية والعملية للهوية الأمريكية نفسها، التي عادة ما تجعل من المقولات والمعايير "النظرية" الأمريكية مقولات ومعايير عملية. ومن الخطأ البحث في ذلك عن "نشوة" أو "نوسنية" أو "خروج على المألوف" وما شابه ذلك. إن هذه التقييمات لا تخلو من صحة في حالة مقياسها الدقيق بميزان الأخلاق المجردة، إلا أنها تعطي لنا إمكانية التعامل الواقعي في ميدان المصالح السياسية والاقتصادية. بل أننا نستطيع فيها ومن خلالها التعامل بصورة أكثر واقعية وعقلانية فيما يتعلق بالدفاع عن المصالح الجوهرية للعراق والعالم العربي. لاسيما وان السياسة نادرا ما تحتكم إلى الأخلاق المجردة. والقضية هنا ليست في حتمية التعارض بين الأخلاق والسياسة، بقدر ما أن للسياسة أخلاقها وللأخلاق سياستها. وهي مكونات قد تتعارض وقد تلتقي. إلا أن النظرة العلمية تفترض النظر إليهما بمعايير الرؤية التاريخية والواقعية.

فمن الناحية التاريخية ليست العلاقة الأمريكية بالعراق سوى جزء من رؤيتها الاستراتيجية لعلاقتها بالمنطقة والعالم ككل. وهي رؤية تستند أولا وقبل كل شئ إلى أولوية المصالح الأمريكية. ولا تعني المصالح الأمريكية هنا مجرد الاستفادة المباشرة والسريعة والآنانية بالضرورة. وذلك لان المصالح الآنانية والمباشرة والسريعة عرضة للزوال السريع. ثم أنها تتعارض مع الذهنية الأمريكية في التعامل الاستراتيجي مع الأحداث. إضافة لذلك أن هذه العلاقة هي جزء مهم من السياسة الأمريكية تجاه العولمة، ومكون فعال فيها.

إن العلاقة الأمريكية تجاه العراق هي جزء من الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم والعولمة. وبالتالي فإن من غير الدقة حصرها بمفاهيم "التحرير" و"الاحتلال" وما شابه ذلك، بسبب كونها تقييمات سياسية عابرة وقابلة للتحول السريع، بينما المهمة الحالية والاستراتيجية القائمة أمام العراق تقوم في كيفية تحويل هذه العلاقة إلى مستوى يتناسب مع كفاءة الطرفين في تنظيم المصالح المشتركة. ذلك يعني أن المهمة الكبرى أمام العراق وحركاته الاجتماعية والسياسية تقوم في تحديد طبيعة وآفاق العلاقة الواقعية والممكنة والواجبة بيننا وبين الولايات المتحدة.

فمن الناحية التاريخية كانت العلاقة بيننا تتميز بالعداء المتبادل، المبني في الغالب لا على أساس الرؤية السياسية العقلانية والمصالح الاقتصادية المتبادلة. وفي هذا يكمن سبب ضعف هذه العلاقة. لأن ما كان يحددها في الأغلب هو الرؤية النفسية وليست الواقعية. وهي رؤية لم تكن معزولة عن جملة عقد أساسية يمكن إدراجها في ست عقد كبرى هي "العقدة الثورية" و"العقدة الفلسطينية" و"العقدة الصهيونية"، و"العقدة القومية"، و"العقدة الإسلامية"، و"العقدة الثقافية". وهي عقد لها مقدماتها التاريخية، مع أنها لم تكن حتمية، كما أنها لم تحتو على مقدمات تؤدي بالضرورة إلى نتائج حتمية. مما أعطى لهذه "العقد" على الدوام شحنة متشنجة ساهمت في توتير ما يمكن دعوته بالأبعاد السياسية المتخلفة في التعامل بين الطرفين. طبعا أن ذلك لم يكن معزولا عن آلية "الحرب الباردة" وكيفية تشكل الحركات السياسية العربية المعاصرة وتباين الإمبريالية ومصالح العالم العربي في مرحلة بناء دوله المستقلة وبالأخص كيفية تشكيل "إسرائيل" ودورها التاريخي في توتير هذه العلاقة.

فقد جعلت الحرب الباردة من المفاهيم والمواقف جزءا من "مصالح عليا" هي في الواقع مصالح الدول. وهو الأمر الذي لم تفهمه الحركات السياسية الثورية بصورة سليمة. مما جعلها في الأغلب أسيرة "فكرة التناقض" و"الصراع الطبقي" و"المواجهة الأيديولوجية". مع أن كل هذه المكونات كانت مجرد أحكام نفسية ليس لها أسس متينة لا في الاقتصاد ولا في الاجتماع ولا في السياسة ولا حتى في الأيديولوجيا. إلا أن قوتها الثنائية بالنسبة للعالم العربي ارتبطت تاريخيا بتحول مركز الثقل العالمي الإمبريالي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة على خلفية ظهور "دولة إسرائيل". وهو انتقال ميز أيضا انتقال مهمة الدفاع عن "الوطن اليهودي" من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. وإذا كان هذا التحول "طبيعيا" ضمن المصالح الإمبريالية آنذاك، فإنه لم يكن ضروريا بالنسبة للعالم العربي، لاسيما وان الاتحاد السوفيتي كان بمعنى ما أكثر دفاعا عن "إسرائيل" آنذاك. وهي مفارقة وجدت انعكاسها واستمرارها اللاحق في تناغم وتكاتف "اليمين" و"اليسار" في العداء للولايات المتحدة والغرب على أساس الموقف من "إسرائيل". مع أن "إسرائيل" لم تكن أكثر أهمية من العالم العربي وليس بإمكانها أن تكون كذلك في حال وجود رؤية واقعية وعقلانية لمصالح الدولة في العالم العربي.

وهي مفارقة جعلت من "العقدة الفلسطينية" و"العقدة الصهيونية" وجهان لتوتير العلاقة ورفعها إلى مصاف "العلاقة التناحرية". وقد كان ذلك ابتذالا سياسيا فجا للديالكتيك، الذي وجد انعكاسه "العملي" في الحركات القومية بشكل عام والبعثية منها بالأخص. بحيث جعلت من هذا "التناحر" ليس فقط أسلوب صراعها الأيديولوجي والسياسي والعسكري أحيانا مع الغرب والولايات المتحدة بالأخص، بل وأسلوب وجودها الذاتي. وبما أن أدوات وإمكانيات الصراع الخارجي هي امتداد واستمرار للصراع الداخلي وإمكانياته، من هنا تسلسل النكبات والنكسات والهزائم والخسائر وما شابه ذلك. وذلك لان الحركات الثورية في العالم العربي كانت من حيث الجوهر حركات راديكالية تفتقد لأسس المنطقية والتاريخية في التعامل مع النفس والآخرين. من هنا تحول كل الأفعال بما في ذلك الصغيرة منها إلى جزء من عقد لا يمكن حلها إلا بالوسائل العارضة للمنطق و"المصالح التاريخية".

إذ لم تكن "العقدة القومية" المبنية على نفسية العداء للغرب والولايات المتحدة سوى نتاج غياب المنطق في التعامل مع بناء الدولة والمجتمع. ومن ثم ليست "العقدة القومية" تجاه الولايات المتحدة سوى عقدة النقص المميزة للحركات القومية العربية بشكل عام والبعثية بشكل خاص، وعجزها في حل المسألة القومية وإنجاز ما كانت تصبو إليه. وليس مصادفة أن تكون سياستها قد أدت إلى إفلاس تام للفكرة القومية بل وإلى احتلال أراضيها، لاسيما وأنها الأحزاب الوحيدة التي وصلت إلى السلطة في جميع الدول العربية "الثورية".

أما "العقدة الإسلامية" فهي نتاج التطور الذاتي للعالم العربي المعاصر. بمعنى أنها رد فعل على فشل مختلف المشاريع "الدنيوية" والقومية منها بالأخص، ومحاولة لتقديم بدائل متأثرة بالمجرى العام للمركزية الإسلامية الآخذة في الصعود بوصفها ظاهرة تاريخية ثقافية حتمية في العالم العربي. وهي "عقدة" بسبب طابعها الراديكالي، الذي بدوره لم يمكن أكثر من رد فعل على فشل الراديكاليات "الدنيوية" في ميدان بناء الدولة العصرية والمجتمع المتطور والوحدة القومية. من هنا عقدة "الأصولية" المتبادلة بين الحركات الإسلامية والولايات المتحدة أيضا. فالجميع كان وما يزال يقترف خطأ السقوط المتزايد في مستنقع "النفس الغضبية". فالولايات المتحدة من خلال دعمها غير المشروط "لإسرائيل" تصب في طاحونة "الأصولية"، بينما يؤدي فعل مختلف "الأصوليات" إلى تعميق "العقدة الإسلامية" في الوعي الأمريكي المتغذي بنفسية الدعاية الصهيونية.

ذلك يعني، إن العداء "التاريخي" بين الحركات الإسلامية والولايات المتحدة ما هو في الواقع سوى الصيغة الراديكالية المقلوبة لعداء الحركات الإسلامية الراديكالية للأنظمة "الدنيوية" الفاشلة. وتجلى ذلك تاريخيا بصورة نموذجية في أحداث الثورة الإسلامية في إيران واستمرارها اللاحق. وهو صراع لم يكن معزولا عن قواعد "الحرب الباردة"، واشتراك الجميع في تأجيج أوارها. فقد وجد الاتحاد السوفيتي في "الأصولية الإسلامية" خطرا أيديولوجيا وجيوسياسيا، بينما وجدت الولايات المتحدة فيها خطرا كامنا ومستقبليا. لهذا كان التعامل معها يتصف بالمرونة والازدواجية والنفعية المرذولة أحيانا. وبعد زوال "العسكر الاشتراكي" تحولت "العقدة الإسلامية" إلى قوة عالمية تهدد المشروع الأمريكي للعولمة (على الأقل في العالم الإسلامي). وهو الأمر الذي وجد وما يزال يجد انعكاسه فيما يسمى "بالخطر الإسلامي" و"الإرهاب الإسلامي" وما شابه ذلك. وتناغمت هنا بصورة شبه تامة العلاقة "الاستراتيجية" بين "إسرائيل" و"الولايات المتحدة". وهو الأمر الذي يمكن تفسيره أيضا بأسباب ثقافية ولحد ما دينية أيضا. فهناك نوع من الالتقاء بين الفكرة الصهيونية والأصوليات النصرانية الأمريكية، وكلاهما متشبعان بتقاليد الانغلاق والعصبية، مع أنهما يتعارضان مع المجرى العام لصيرورة الثقافة الأمريكية ووعيها الذاتي. وهي ظاهرة مشابهة لما يجري في العالم العربي أيضا. بمعنى تعارض ما تدعو له الراديكاليات الإسلامية مع المجرى العام لصيرورة الثقافة العربية والإسلامية ووعيها الذاتي. ومن ثم ليست "العقدة الإسلامية" و"العقدة الثقافية" بيننا وبين الولايات المتحدة سوى نتاج لمجرى الصراع الجيوسياسي الذي نتج عن "الحرب الباردة" في مجرى النصف الثاني من القرن العشرين، الذي شاءت الظروف أن يكون العراق ميدان حلها الساخن.

وفي العراق بالذات تجمعت كل مجاري العقد الست الآنفة الذكر ليجري حلها بالطريقة الدرامية التي أسفرت عن دخول قوات التحالف الأمريكي البريطاني للعراق. والنتيجة الأولية لهذا الدخول هو سقوط الدكتاتورية البعثية الصدامية. وهي نتيجة فتحت أمام العراق إمكانيات سياسية واجتماعية هائلة، يتوقف على كيفية استغلالها، تذليل العقد الآنفة الذكر وبالتالي إعادة بناء العلاقة بالولايات المتحدة بالشكل الذي يخدم المصالح الكبرى للطرفين. إذ للطرفين مصالحهما الخاصة. وهي مصالح قد تتعارض وقد تتفق. والأولوية بالنسبة لنا هي مصالح العراق الكبرى. وهي مصالح يمكن الدفاع عنها وترسيخها وتطويرها من خلال ترتيب أسس وقواعد جديدة للعلاقة العراقية - الأمريكية.

فالأسس الأولية بالنسبة للعراق تقوم في كيفية تفعيل مكونات هويته الخاصة استنادا إلى ثالوث النظام الديمقراطي الاجتماعي والمجتمع المدني ودولة المؤسسات الشرعية. وهو أمر يستلزم العمل حسب جملة من القواعد لعل أكثرها أهمية الآن ثلاث وهي:

أولا: العمل من جانب القوى السياسية والاجتماعية على تحويل التقاليد "الثورية" إلى تقاليد إصلاحية، أي تذليل الراديكالية بمختلف أشكالها.

ثانيا: العمل على بناء الفكرة القومية على أسس ثقافية، بمعنى التأسيس النظري والعملي لفكرة الأمة الثقافية.

ثالثا: العمل على بناء الفكرة الإسلامية بمعايير الإسلام الثقافي، أي الانتقال من مرحلة المركزية الإسلامية إلى مرحلة المركزية الثقافية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فان مطالبنا ينبغي أن تتركز على العمل المشترك معها من اجل قضيتين كبريين وهما:

أولا: صياغة وتنفيذ "مشروع مارشال جديد للعراق" يأخذ بنظر الاعتبار تاريخ وواقع التجربة اليابانية والألمانية.

ثانيا: حل القضية الفلسطينية بطريقة يمكنها أن تذلل استنفاد العقد "القومية" و"الصهيونية" و"الإسلامية".

إن كل هذه الأسس والقواعد تخدم المصالح الجوهرية الكبرى والحيوية للطرفين وتعمل على صياغة آفاق جديدة للتكامل في المنطقة والعالم. لكنها شأن كل مصالح كبرى لا يمكن الإقرار بها بسهولة. وبالنسبة لمصالح العراق فهي الحد الأدنى المطلوب حاليا وفي مجرى العقدين القادمين، وهو الحد الذي يستجيب أيضا لمصالح الولايات المتحدة على المدى القريب والبعيد.